أكد الصناع أن انشاء مشروعات الطاقة المتجددة بالتعاون مع دول الاتحاد الأوروبى سوف تخدم جميع الاستثمارات الصناعية بالاضافة إلى توافر هذه الطاقة للتصدير.
قالوا إنه توجد المواد الخام ولكن نحتاج لرؤوس أموال ضخمة ومكون تكنولوجى عالى المستوى وهو ما يتوافر لدى دول الاتحاد الأوروبى خاصة أن هناك دراسات عالمية تؤكد تنامى هذا المجال ومن المتوقع أن تصل استثماراته إلى ما يزيد على ٢٢٦ مليار دولار عالميا عام ٢٠١٦.

توقعات بأن تصل إستثمارتها 226 مليار دولار عام 2016

الصناع: مشروعات الطاقة المتجددة بالتعاون مع أوروبا خطوة استراتيجية

أكد الدكتور محمد الخياط بهيئة الطاقة المتجددة أن هناك معوقات تعرقل الاتجاه للاستثمار فى مشروعات الطاقة المتجددة فى مقدمتها ارتفاع التكلفة وغياب الجانب المعرفى وانخفاض الوعى بأهمية المصادر المتجددة لمواجهة المشاكل البيئية وأكد ضرورة حفز شراكة القطاعين العام والخاص بالتعاون الوثيق بين المؤسسات البحثية والشركات المحلية لتأهيلها لإقامة هذه المشروعات.

وكشف أن مشروعات الطاقة المتجددة بلغت عالميا 55,4 مليار دولار عام 2006 ومن المتوقع أن تصل إلى 226,5 مليار دولار خلال عام 2016. حيث كانت استثمارات الخلايا الشمسية 15,6 مليار دولار ومن المتوقع أن تصل إلى 69,3 مليار دولار عام 2016 كذلك خلايا الوقود كانت 1,4 مليار دولار ومن المتوقع أن تصل 15,6 مليار دولار كذلك فإن مزارع الرياح كانت باستثمارات 17,9 مليار دولار ومن المتوقع أن تصل إلى 60,8 مليار دولار عام 2016 كذلك من المتوقع أن تصل استثمارات الوقود الحيوى للتصنيع والمبيعات للإيثانول والديزل الحيوى إلى 80,9 مليار دولار عام 2016.

وأكد الدكتور تامر أبوبكر رئيس لجنة الطاقة باتحاد الصناعات ان الاتجاه لمصادر الطاقة المتجددة أصبح ضرورة ونادينا بها مرارا وتكرارا منذ الارتفاعات الجنونية لأسعار البترول فى العام الماضى.

قال إن هناك دراسات عديدة توضح أهمية الاستثمار فى هذه المشروعات رغم أنها تحتاج لاستثمارات ضخمة ولكن فى ظل مشاركة دول الاتحاد الأوروبى فإن ذلك سوف يضمن نجاح تلك المشروعات من ناحية التمويل والمكون التكنولوجى فى ظل تواجد المادة الخام المتوافرة محليا.

أوضح حمادة القليوبى رئيس غرفة الصناعات النسيجية السابق أن الطاقة المتجددة من أهم المشروعات التي يجب الاتجاه اليها فى الفترة الحالية خاصة أن مصر لديها الهواء والشمس والطاقة النووية والبحار مشيرا إلى أن المواد الخام متوافرة لهذه المشروعات ولكن تحتاج إلى امكانيات تمويل ضخمة فضلا عن أهمية تواجد المكون التكنولوجى. أكد أن اقامة مشروعات الطاقة المتجددة لدول الاتحاد الأوروبى جاءت فى الوقت المناسب فى ظل بدء تحريك أسعار البترول وتزايد حالات التلوث البيئى وعمليات الانبعاث الحرارى.

أشار إلى أن التمويل يجب أن يكون ما بين القطاع الخاص فى الاتحاد الأوربى ومصر كذلك يجب الاعتماد على المكون التكنولوجى المستخدم فى الدول الأوروبية المتميزة فى هذا المجال.

أضاف أنه من الممكن الاتجاه لتصدير الطاقة من وراء هذه المشروعات حيث إنها سوف تأتى بطاقات تزيد عن احتياجات السوق المحلى وبالتالى الاتجاه للتصدير مثلما يحدث للغاز الطبيعى حاليا مشيرا إلى أن الطاقة المتجددة فائضاً فى نفس الوقت.

3 ـ إتمام ربط 91٪ من هذه المصادر المنزلية التابعة للأفراد بشبكة الكهرباء الرئيسية كمصدر تغذية للشبكة.

4-إنشاء مؤسسة تحت إشراف حكومى وظيفتها توفير وتركيب خلايا وأنظمة توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية وتقسيط الثمن على سبع سنوات تقتضى قيمتها من المواطن خصماً من قيمة الطاقة المولدة التى يتم ضخها فى الشبكة، ليتمتع المواطن بعد السداد بكامل قيمة الطاقة المولدة عن طريقه والتى يتم ضخها فى الشبكة.

5 ـ التكلفة عن طريق الدعم المحدد المدة بسبع سنوات

وفرت الحكومة الألمانية ميزة سداد دعم مادى لشراء طاقة الكهرباء المتولدة عن الطاقة الشمسية التى يتم ضخها فى الشبكة بقيمة 57,4٪ بالنسبة للأنظمة المقامة على أسطح المنازل، وقيمة 45,7٪ بالنسبة للأنظمة المقامة على الأرض ويعتبر هذا الدعم دعماً مؤقتاً يتوقف العمل به بعد اقتضاء وسداد قيمة هذه المعدات المحددة بسبع سنوات تكون فيها الأصول الرأسمالية قد تم استهلاكها بالكامل.

على الجانب الآخر أكد الدكتور نادر رياض أن هناك عدداً من المحاور الرئيسية التى تتعلق بمجال توريد الطاقة من مصادر نووية وهى:

ـ نوع التكنولوجيا المستهدف تطبيقها ومصادر نقلها.

ـ اتخاذ قرار فيما يخص مصدر التكنولوجيا النووية التي سيتم نقلها إلى مصر لان فى هذا ارتباطاً بين المدى القريب والمدى المتوسط والمدى البعيد، وهناك عدة محاور تنافسية فى هذا المجال نخص الغرب منها بالمستوى الأعلى تقنية وتنحصر فى أمريكا ـ فرنسا ـ ألمانيا مسلسلة لمحطات الطاقة النووية المستخدمة فى أراضيها، وإذا نظرنا إلى الشرق فسنجد روسيا ـ الصين ـ كوريا الشمالية ـ الهند مقسمة طبقا للمستوى الفنى وعدد المحطات المنتجة لتلك الدول.

ـ مدى توافر الكوادر المصرية المؤهلة والبرنامج الزمنى للتأهيل ومصادر هذا التأهيل.

ـ موقع المحطة النووية وأبعاد الأمن القومى واقتصاديات الضخ فى الشبكة.

ـ مستقبل القدرة على تحديث المحطات تباعا اعتمادا على المصادر المختلفة.

ـ مسألة التعامل الآمن والمستقر للتخلص من النفايات النووية الناجمة عن النشاط.

ـ مع التسليم بوجود حل آمن للتخلص الآمن من النفايات النووية... هل ينجم عن ذلك أن تصبح مصر يوما ما متلقية للنفايات النووية من الدول الأخرى كجزء من منظومة نقل التكنولوجيا وخفض تكلفة ذلك؟

ايمن انور

نادر رياض

من أهم المشروعات التى تحقق نتائج إيجابية للاقتصاد القومى فى ظل تزايد المواد الخام لها.

الأهمية الاستراتيجية لانضمام مصر فوراً لمجموعة الدول المطبقة

أوضح الدكتور نادر رياض رئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى ورئيس لجنة البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا باتحاد الصناعات المصرية أن النقلة الحضارية التى يشهدها العالم حاليا إنما تتمثل فى تطبيقات مصادر الطاقة البديلة التى مصدرها طاقة الرياح ومساقط المياه والطاقة الضوئية بشقيها الحرارى والضوئى فى وقت تتصاعد فيه بسرعة أسعار مصادر الوقود الطبيعية المتمثلة فى البترول والفحم والغاز.

وأشار الى أن تطبيقات واستخدامات الطاقة هى المقياس الحقيقى لنجاح إنتاج الطاقة إذ أن فى ذلك تعظيم القيمة المضافة الناتجة عن منظومة الصناعة كمستخدم رئيسى للطاقة وفى غيبة ذلك تتحول الطاقة إلى عنصر استراتيجى متاح دون وجود لطلب عليه.

وحول مستقبل الطاقة فى مصر أكد الدكتور نادر رياض على ضرورة انضمام مصر لنادى الدول النشيطة فى تطبيق استخدامات الطاقة النظيفة والمتجددة بدءاً من الاستخدام صعوداً بالمنظومة إلى تصنيع المكونات والعناصر التكنولوجية الهامة.

موضحا أن هناك عدداً من الاستفسارات المهمة تدعو الضرورة إلى التأكيد عليها بما يطمئن بأن المنظومة تمضى فى مسارها الصحيح أهمها:

هل يعتبر دخول مصر فى منظومة الطاقة النظيفة والمتجددة فى مصاف الأولويات المتقدمة والملحة أم انه أمر يقبل التباطؤ.

كذلك هل يؤثر التفاوت فى اقتصاديات طاقة الرياح والطاقة الشمسية بنوعيها فى قرار المضى فى أولوية التعامل مع احدهما دون الآخر خاصة وان تلك الاقتصاديات قابلة للتغيير بصورة ملحوظة فى المستقبل عما هى عليه الآن:

حمادة القليوبى

وكشف أن المزايا النسبية لمصر تؤهلها منتجا للطاقة النظيفة والمتجددة حيث إن الموقع الجغرافى المتميز، بالإضافة إلى صفو سمائها (4000 ساعة فى السنة)

يحقق ارتفاع نسبى فى قيمة الطاقة الضوئية الواصلة إليها (ثلاثة أضعاف متوسط المعيار الأوروبى خلال العام).

كذلك توافر العاملين الرئيسين لإنتاج السليكون النقى اللازم لإنتاج شرائح مستقبلات الضوء بمصر، وهما:

■ موارد كبيرة من الكوارتز عالى الجودة وقليل الشوائب.

■ فائض من الطاقات الكهربائية ذات التكلفة المناسبة لإنتاجها.

■ وجود استعداد أوروبى ـ ألمانى للمساهمة فى تكاليف التوجه لتوليد الكهرباء المعتمدة على الطاقة الشمسية.

■ وجود استعداد ألمانى للمساهمة فى نقل التكنولوجيا بل وأيضاً لشراء فائض تلك الطاقة المولدة والمعاونة فى توفير وسيلة النقل.

وحول التجارب الدولية الناجحة فى هذا الشأن أكد أن ألمانيا احتلت المركز الأول فى العالم محققة 57٪ من إنتاجها المحلى فى الكهرباء من الطاقة الضوئية تأتى بعدها اليابان محققة 20٪ والولايات المتحدة محققة 7٪ وتأتى باقى الدول الأوروبية مجتمعة محققة 6٪ وباقى دول العالم 10٪، وذلك حسب تقرير اتحاد صناع الفوتوفولطايد بأوروبا، وأوضح: أن وسائل تحقيق هذا النجاح ضمن خطة بدأتها ألمانيا عام 2002 وخلال الثلاث سنوات التالية:

1ـ تشجيع المواطن العادى على توليد الكهرباء على أسطح المنازل بمشروع سمى فى مرحلته الأولى 10 آلاف سطح منتج للكهرباء.

2 ـ إصدار تشريع يسمح للمواطن بضخ الكهرباء المولدة على أسطح المنازل ومن المحطات الأرضية فى الشبكات واقتضاء مقابل مادى عن ذلك يغطى التكلفة ويحقق